

العوامل المؤثرة

على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

"دراسة استطلاعية لمقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن"

د. رأفت سلامة سلامة

د. أحمد يوسف كليونه

د. عبد الرزاق "محمد سعيد" الفرّح

السيد/ نضال عبد المعطي زلوم

كلية التخطيط والإدارة

(جامعة البلقاء التطبيقية)

ملخص: يهدف هذا البحث إلى التعرف على المؤثرات المختلفة التي تواجه مقدر ضريبة الدخل والمبيعات، وقياس أثر هذه المؤثرات على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم بناء استبانة تشتمل على ثلاثة مؤثرات رئيسية هي المؤثر الإداري، والشخصي، والمالي. شملت عينه الدراسة (70) مقدر ضريبة تمثل (5%) من مجتمع الدراسة (1400 مقدر) ولاختبار الفرضيات في دراسته تم استخدام اختبار t-test للعينة الواحدة. توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً لكل من العامل الإداري على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة على هذا المتغير (3.8)، كذلك تبين أن هناك أثراً للعامل الشخصي بمتوسط حسابي (3.61) كذلك هناك تأثير للعامل المالي وبمتوسط حسابي (3.11) توصلت الدراسة إلى مجموعه من التوصيات لتعزيز كفاءة وقدرة مقدري ضريبة الدخل والمبيعات.

الكلمات المفتاحية: قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات، العوامل الإدارية، العوامل الشخصية، العوامل المالية.

Impact factors on the decision of evaluators of the department of tax, income and sales in Jordan

Abstract: This research aims at identifying the different factors facing the income and sales taxes estimators, and the impact of these influences on the decision of the estimators in Jordan. To achieve these objectives a questionnaire was constructed that included three main effects (administrative, personal, and financial). The study sample includes (70) income and sales tax estimators represents (5%) of the whole population of The study (1400). One sample t test was utilized to test the study's hypotheses.

The study has found that there was an effect for the administrative factors on the estimators' decisions where the arithmetic mean of the respondents' answers on this variable was (3.8). The study also has found that there was an impact for both the personal and financial factors on the estimators' decision and the respondent answer means were (3.61) and (3.11) respectively. The

د. رأفت سلامة وآخرون

study suggested a set of recommendations to enhance the efficiency and the ability of income and sales tax estimators.

Keywords: the decision of income and sales taxes estimators, administrative factors, personal and financial factors.

المقدمة

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات الاقتصادية في مختلف أرجاء العالم، والضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة هي من أهم أدوات السياسة المالية لكل دولة. فهي الأداة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ خططها بالإضافة إلى دورها في تحقيق الإيرادات العامة وتعمل على إعادة توزيع الدخل بما يحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية.

تشكل الضرائب حصة مهمة ومتميزة من الإيرادات العامة للدولة وخاصة في الدول النامية مثل الأردن ويتوقف تنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حجم الضرائب التي يتم تحصيلها.

وتحقيق الضريبة لأهدافها ينعكس بشكل إيجابي على كافة نواحي الحياة، وتعتبر الضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدخل أهم مكونات الإيرادات الضريبية في الأردن حيث تشكل ما يعادل (86%) من الضرائب التي يتم فرضها.

وبسبب أهمية هذه الضرائب في تحقيق الدولة لأدواتها المالية فإنه من المهم دراسة العوامل التي تؤثر على فرض هذه الضرائب، ويعتبر مقدر ضريبة الدخل من العوامل المهمة في فرض الضريبة كونه يساهم من خلال عمله بصورة مباشرة في فرض هذه الضرائب وتحقيق العدالة الضريبية فقط في حالة الضرائب المباشرة.

والحديث عن الضريبة يرتبط دائماً مع ضرورة الموازنة بين معدل الضريبة وطرق جبايتها ومدى تحقيقها لأهدافها المختلفة من أجل الوصول إلى العدالة الضريبية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على:

العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن، وتم صياغة هذه العوامل من خلال تحليل لإجراءات عمل المقدر والبيئة التي يعمل بها، ومن خلال الدراسات السابقة تم التوصل إلى عدد من العوامل التي قد تؤثر على قرار المقدر وتمثلت هذه بعوامل إدارية ومالية وشخصية.

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة بما يلي:

1. التعرف إلى المؤثرات المختلفة التي تواجه مقدر ضريبة الدخل والمبيعات وقياس أثر هذه المؤثرات على المقدر ومعرفة أسبابها ونتائجها.
2. إظهار أثر قرار المقدر في تسريع إجراءات التحصيلات الضريبية.
3. التوصل إلى عدد من الاقتراحات والتوصيات في ضوء نتائج الدراسة.
4. جعل هذه الدراسة نواة لدراسة توجيهات إدارية لاحقة في المستقبل وأثرها في تحسين صورة التقدير الضريبي.

أهمية الدراسة:

يمكن أن نلخص أهمية الدراسة بما يلي:-

1. تحدد أهمية الدراسة من أهمية التوجيهات الإدارية في الفترة الأخيرة لمعالجة قضايا ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن حيث شهد قانون الضريبة عدة تعديلات وهدفت جميعها إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وأخرى مالية، وهي من أهم الأهداف التي تسعى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات للوصول إليها.
2. تحقيق العدالة الضريبية يجب أن يتم من خلال عملية جباية الضرائب بكفاءة وفاعلية.
3. دراسة العوامل المؤثرة على الجهاز الضريبي متمثلة بالمقدر خاصة أنه يتعرض لضغوط كبيرة تحد من قيامه بدوره على الوجه الأكمل.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

- H0:** لا يوجد تأثير للعامل الإداري بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.
H1: يوجد تأثير للعامل الإداري بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الفرضية الثانية:

- H0:** لا يوجد تأثير للعامل المالي بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.
H1: يوجد تأثير للعامل المالي بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الفرضية الثالثة:

- H0:** لا يوجد تأثير للعامل الشخصي بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.
H1: يوجد تأثير للعامل الشخصي بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

د. رأفت سلامة وآخرون

حدود الدراسة:

تم تحديد أطر هذه الدراسة بالعوامل التالية:

- عامل الزمن: تم إجراء هذه الدراسة خلال العام 2009.
- عامل المكان: تم تطبيق هذه الدراسة على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.
- العامل البشري: تم تطبيق هذه الدراسة على مقدري ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الطريقة والإجراءات:

يتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات المتبعة من خلال تناوله منهجية الدراسة ومجتمعها وعينتها والأداة المستخدمة، كما يتناول الإجراءات والمعالجة الإحصائية التي استخدمت لاستخلاص نتائج الدراسة.

منهجية الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على وصف العوامل المؤثرة على قرار مقدري ضريبة الدخل والمبيعات، وجمع البيانات عنها وتحليلها وتفسيرها والربط بين مدلولاتها وارتباطاتها واختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج SPSS.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والبالغ عددهم (1400) مقدر موزعين على (18) مديرية في مختلف مناطق المملكة.

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة من مجتمع الدراسة وفق الطريقة العشوائية البسيطة، وبلغت النسبة المئوية لعينة الدراسة (5%) من المجتمع الأصلي البالغ عددهم (1400)، وتم فعليا أخذ عينة استطلاعية مكونة من (70) استبانة تم استبعاد (2) من أفراد العينة لعدم استكمال الإجابة على أداة الدراسة.

محددات الدراسة:

- كثرة التعديلات على قانون ضريبة الدخل والمبيعات الأردني.
- الاجتهادات المختلفة للإجراءات الإدارية لمراحل التقدير.
- ندرة الدراسات المتعلقة بمقدر الضريبة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- قلة التعاميم الإدارية المكتوبة المتعلقة بقرارات المقدر.

أداة الدراسة:

استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية في هذه الدراسة، وقد تم تطويرها بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة. وقد تم تحديد المجالات التي ستدرج تحتها فقرات الاستبانة، وقد حددت

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

بثلاثة مجالات، تتمثل بالمجال الإداري والمجال الشخصي والمجال المالي، وقد تم اعتماد مقياس ليكرت (likert) الخماسي لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقراتها. تم استخدام المقابلات كأداة نوعية في جمع المعلومات والتي احتوت على أسئلة مفتوحة النهاية بهدف التعرف إلى العوامل المؤثرة على قرار مقدر الضريبة. وبعد استكمال إجراءات إعداد الأداة بصورتها النهائية تم اتباع الخطوات التالية:

- أخذ الموافقة الرسمية من دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.
- زيارة الدائرة ومقابلة أفراد عينة الدراسة، ثم توزيع أداة الدراسة عليهم وتوضيح التعليمات شفويًا وسط أجواء تتيح لهم الإجابة.
- تم تطبيق أداة الدراسة للفترة الزمنية من 2009/1/1 وحتى 2009/12/31.

المصطلحات المتعلقة بالدراسة:

الضريبة:

اقتطاع جبري تفرضه الدولة على الفرد أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية وبدون مقابل بغرض تغطية أعبائها العامة المحلية وبما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ضريبة الدخل:

هي فريضة تدفع جبرا إلى الدولة وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتفرض بشكل محدد مسبقاً بلا مقابل، ولتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مختلفة. ويبين الاتجاه الحديث أن جني الأموال هو أحد أهداف فرض ضريبة الدخل وأن هناك أهدافاً مختلفة تسعى الدولة لتحقيقها وهي أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ضريبة المبيعات:

هي ضريبة مفروضة على السلع والخدمات المحلية والمستوردة والتي تستوفى من المستهلك بشكل غير مباشر على شكل زيادة في سعر السلعة أو الخدمة، بقدر الضريبة المفروضة ويقوم الشخص - معنوي أو اعتباري - المكلف بذلك بتحصيلها من المشتري وتوريدها للجهة المشرفة على الضريبة.

مقدر ضريبة الدخل والمبيعات:

أي موظف أو لجنة من الموظفين يفوضه أو يفوضها المدير خطأً بتقدير الضريبة أو تقديرها.

قرار التقدير:

القرار الذي يتخذه المقدر أو الموظف المناب بفرض أو إعادة فرض الضريبة على مكلف ما

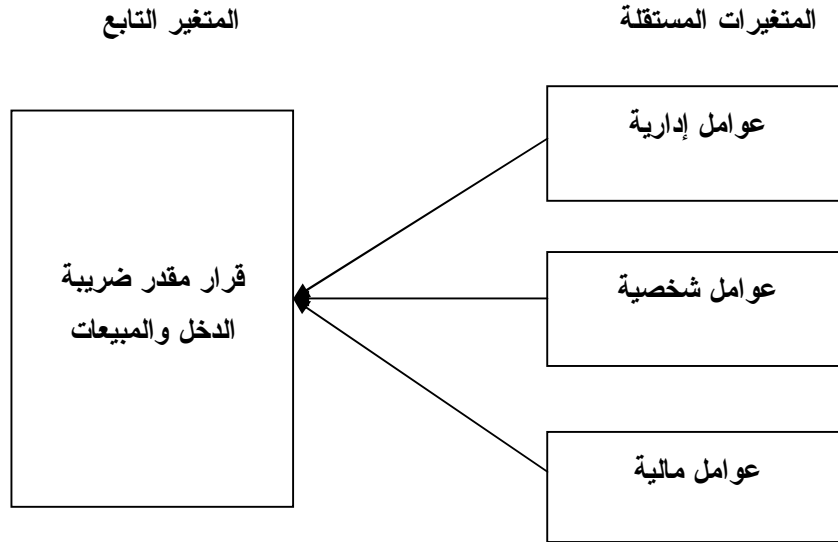
د. رأفت سلامة وآخرون

الدائرة:

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

متغيرات الدراسة

يوضح الشكل التالي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:



الدراسات السابقة:

1. دراسة (أبو عباس، 1994م) بعنوان "الكشف عن العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل في الأردن في حالة عدم مسك حسابات أصولية" وهدفت الدراسة إلى الكشف عن العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل في الأردن في حالة عدم مسك حسابات ، وحددت الدراسة مجموعة العوامل التي قد تؤثر في قرار مقدر ضريبة الدخل في حالة عدم مسك حسابات هي: (الإدارة ومحتويات الملف الضريبي وقسم التدقيق وديوان المحاسبة ووضع المكلف والمفوض عنه والعوامل الخاصة بالمقدر).

وقد خلصت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة في موضوعية قرار مقدر ضريبة الدخل من وجهة نظر الأطراف الثلاثة - المقدر والمكلف والمفوض - هي محتويات الملف وأما أقلها فهي العوامل الخاصة بالمفوض، وقد تمت الدراسة من ثلاث جهات نظر وهي المكلف والمفوض والمقدر وقد تم تصميم الاستبانة لتلائم ذلك، وخلصت الدراسة إلى أن أكثر العوامل المؤثرة في موضوعية قرار مقدر الضريبة من وجهة نظر المكلف هي العوامل الخاصة بالمقدر، ومن وجهة نظر المفوض فهي العوامل الخاصة بالمكلف، ومن وجهة نظر المقدر العوامل

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الخاصة بالمكلف، وقد أوصت الدراسة بضرورة إلزام كافة المكلفين بمسك حسابات أصولية ومنظمة لتكون القرارات الصادرة عن المقدر تتصف بالموضوعية.

2. دراسة (التميمي، 2000) بعنوان قياس الأداء في جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن "دراسة تحليلية وميدانية" وقد أجريت هذه الدراسة في الأردن، وهدفت إلى تقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، وذلك بالاعتماد على تحليل مجموعة مترابطة ومكتملة من المؤشرات المالية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية والتشريعية والسلوكية والاجتماعية، ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تطوير ثماني فرضيات وتم جمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة بالاعتماد على الاستبانة والمقابلة الشخصية، وباستخدام المنهج التحليلي للبحث، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها: عدم وجود نظام فعال لتقييم أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات في الأردن، كما ان مستوى أداء جهاز الضريبة العامة على المبيعات أعلى من المتوسط، كما دلت المؤشرات السلوكية والاجتماعية على وجود تدمير ملموس من المكلفين في علاقاتهم مع جهاز ضريبة المبيعات. وبالإضافة إلى ذلك تفيد المؤشرات التشريعية ان هناك التزام في تطبيق النصوص التشريعية في ضريبة المبيعات، ولهذه النصوص القدرة على الحد من التهرب الوظيفي.

3. دراسة (عفانة، 2001) حول العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن، وهدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على المقدر في حال مسك المكلف لحسابات أصولية. وخلصت الدراسة إلى أن المعلومات المتوفرة عن نشاط المكلف هي أكثر العوامل تأثيراً على قرار المقدر ويلبها تأثير المقدر بقرارات السنوات السابقة، وقد أوصى الباحث بضرورة تطوير أنظمة المعلومات في دائرة ضريبة الدخل وتوفير الجو المناسب للمقدر لكي يمارس عمله بكفاءة.

4. دراسة (ارشيد، 2004) بعنوان الضريبة العامة على المبيعات في الأردن وانعكاسها على الهيكل الضريبي والعبء الضريبي، وقد تم إجراء هذه الدراسة في الأردن وهدفت إلى التعريف بالضريبة العامة على المبيعات في الأردن وأهم المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من الضرائب وتحديد أهم خصائصها ومزاياها إضافة إلى التعريف بأهم المبررات والأسباب التي أدت إلى تطبيقها في الأردن. وقد أظهرت الدراسة أن الضريبة العامة على المبيعات تأتي بالمركز الأول من حيث أهميتها النسبية في الهيكل الضريبي في الأردن متقدمة على ضريبة الدخل وعلى الضرائب والرسوم الجمركية، وأصبح الاعتماد عليها واضحاً في ردف وتغذية الإيرادات المحلية بالتمويل اللازم.

د. رأفت سلامة وآخرون

وتوصلت الدراسة إلى أن الهيكل الضريبي في الأردن بشكل عام يستجيب للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وأن الضريبة العامة على المبيعات ذات مرونة عالية وأن حصيلتها تنمو بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد الوطني ككل. كما بينت الدراسة أن أثر الضريبة العامة على المبيعات على الناتج المحلي الإجمالي وتطبيق المنهج القياسي التحليلي على الحالة الأردنية كان أثراً عكسياً وكما هو متوقع في النظرية الاقتصادية. كما أظهرت الدراسة أيضاً أن هناك عدداً من المعوقات الإدارية والفنية والاجتماعية ناتجة عن التعديلات الكثيرة على قانون الضريبة العامة على المبيعات في الأردن.

5. دراسة (الزعبي، 2010) بعنوان **أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في الأردن.**

شملت الدراسة جميع مقدري ضريبة الدخل في محافظات المملكة باستثناء محافظة العقبة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للعوامل الأخلاقية والعوامل النفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

- 1- ركزت الدراسات السابقة على الكشف عن العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل سواء في حالة مسك دفاتر أو عدم مسك دفاتر أصولية.
- 2- من خلال استعراض الدراسات السابقة لم نجد أي دراسة كانت قد تناولت العوامل الإدارية والمالية والشخصية مجتمعة.
- 3- لذا جاءت هذه الدراسة لتركز على العوامل الثلاثة أعلاه مجتمعة لسد النقص الحاصل في هذا المضمار، وهذا ما يميزها عن غيرها من الدراسات السابقة.

الإطار النظري:

النظام الضريبي في الأردن:

يرتبط النظام الضريبي بشكل مباشر بالنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويتكيف معه باستمرار، لأنه يتأثر بدرجة كبيرة بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالدور الذي يؤديه النظام الضريبي في النشاط الاقتصادي لا بد وأن يكون متوافقاً ومنسجماً مع مرحلة النمو والتطور ومتفقاً مع الخصائص والمعطيات الأساسية للنظام الاقتصادي (القويدر، 2004). ويمكن تعريف النظام الضريبي على أنه " مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل متتالية تتمثل في هيكل ضريبي ذي ملامح وطريقة عمل محددة "

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

(عثمان، 2000)، وعلى هذا الأساس لا يمكن أن يعمل النظام الضريبي بشكل منفصل عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إذ يجب أن يكون منسجماً ومرتبباً مع مراحل النمو الاقتصادي ومتوافقاً معها لأن لكل مرحلة تنمية أهدافاً خاصة بها تتلاءم مع التوجهات والسياسات الاقتصادية التي ترمي الدولة إلى تحقيقها ضمن خططها التنموية.

أولاً: - خصائص الهيكل الضريبي في الأردن:

هناك عدد من العناصر التي تدخل في تحديد الهيكل الضريبي في أي بلد من البلدان، إلا أن هناك عنصرين رئيسيين يعتمدان في تصنيف الهياكل الضريبية السائدة في العالم وهما: (البطريق، 2002)

أ- العنصر الكمي: ويتمثل بالحجم النسبي للاقتطاع الضريبي أو ما يسمى بالعبء أو الضغط الضريبي.

ب- العنصر النوعي: ويتمثل في شكل الضريبة الأكثر اعتماداً.

ويتميز الهيكل الضريبي في الأردن كغيره من الهياكل الضريبية في الدول النامية بمجموعة من الخصائص الرئيسية والتي تمثل انعكاساً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن غطاء مالي واقتصادي وهيكل ضريبي يعبر عنه بمجموع الضرائب، ومن أبرز خصائص الهيكل الضريبي في الأردن الآتي: (ارشيد، 2004)

1. مرونة الهيكل الضريبي، ويقصد بذلك القدرة على تغيير نسب الضريبة المفروضة، أو فرض ضرائب جديدة تتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي، وتفسر مرونة الهيكل الضريبي في الأردن في أنه يعتمد على مجموعة متعددة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وليس على نظام الضريبة الواحدة، ويساعد هذا التنوع في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، وتوفير حصيلته من الإيرادات الضريبية يمكن الاعتماد عليها في تغطية أعباء الإنفاق العام في مختلف الظروف الاقتصادية وفي أي وقت، كما يساعد تنوع الضرائب على سلامة السياسات النقدية والمالية.

2. ارتفاع الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة: يعتمد الهيكل الضريبي في الأردن بصفة رئيسية على الضرائب غير المباشرة، بحيث تشكل المورد الرئيسي للإيرادات العامة، وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً.

ثانياً: - مكونات الهيكل الضريبي في الأردن:

تتنوع الضرائب المكونة للهيكل الضريبي في الأردن بين الضرائب المباشرة والتي تفرض على عناصر تتمتع نسبياً بالدوام والاستقرار، والضرائب غير المباشرة التي تهدف في الواقع وبطريقة

د. رأفت سلامة وآخرون

غير مباشرة إلى تحميل الدخل بالضريبة عن إنفاقها على الاستهلاك وإخضاع رأس المال للضريبة عند تداوله. ويمكن القول إن هناك إجماعاً عاماً على أن الضريبة تكون مباشرة إذا فرضت على الدخل عند تولده أو رأس المال عند تملكه، وتكون غير مباشرة إذا فرضت على الدخل عند التصرف فيه، أي أن الضرائب غير المباشرة تفرض على استثمارات الدخل وليس على الدخل في حد ذاته.

وبالرغم من تنوع الضرائب المفروضة في الأردن، إلا إنها تمثل أهمية متدنية من حيث تأثيرها في السياسة المالية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة من جهة، ومن جهة ثانية اعتمادها على الضرائب غير المباشرة في عملية تمويل النفقات الحكومية وهذا ما يتعارض مع العدالة الاجتماعية. وفيما يلي نستعرض بشيء من التفصيل مكونات كل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

أولاً: - الضرائب المباشرة:

وتتمثل الضرائب المباشرة، بضرائب الدخل والضرائب المباشرة غير المصنفة في مكان آخر، ويمكن تصنيفها حسب دليل الإيرادات العامة لعام 2003 إلى ما يلي:

1. ضريبة الدخل: وهي ضريبة تفرض من قبل السلطات العامة ولفترات منتظمة على الدخل الناجم من التوظيف أو الملكية أو الربح الرأسمالي أو أي مصدر آخر، وتشمل ضريبة الدخل: أ- الشركات المساهمة: تستوفي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 2001 قانون معدل لقانون ضريبة الدخل ويقرأ مع القانون رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاته حسب النسب التالية:

- نسبة (15%) من الدخل المتأتي من مشروع في كل من القطاعات التالية: التعدين، الصناعة، الفنادق، المستشفيات، النقل، المقاولات الإنشائية.

- نسبة (35%) من الدخل الخاضع للضريبة المتأتي للبنوك والشركات المالية.

- نسبة (25%) من الدخل الخاضع للضريبة المتأتي لكل من: شركة الصرافة، شركات التأمين، الاتصالات، الخدمات والشركات الأخرى بمختلف أنواعها، أو أي شخص معنوي آخر.

ب- ضريبة الخدمات الاجتماعية: تقتطع ضريبة الخدمات الاجتماعية بصورة مستقلة عن اقتطاع ضريبة الدخل وبنسبة (10%) من ضريبة الدخل المستحقة وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل المعمول به.

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

- ج- الأفراد: تستوفي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم (25) لسنة 2001 قانون معدل لقانون ضريبة الدخل ويقراً مع القانون رقم (57) لسنة 1985 وتعديلاته حسب النسب التالية:
- (5%) عن كل دينار من 2000 دينار الأولى من الدخل الخاضع للضريبة.
 - (10%) عن كل دينار من 4000 دينار التالية من الدخل الخاضع للضريبة.
 - (20%) عن كل دينار من 8000 دينار التالية من الدخل الخاضع للضريبة.
 - (25%) عن كل دينار مما تلاها.
2. ضريبة التوزيع: تستوفي بموجب المادة رقم (17) من قانون ضريبة الدخل رقم (57) لسنة 1985 المعدل بالقانون رقم (14) لسنة 1995 وتستوفي بنسبة (10%) من أرباح الأسهم، وحصص الأرباح الموزعة من قبل الشركة التي استوفيت الضريبة من دخلها الخاضع للضريبة بموجب أحكام القانون.
3. الضرائب على المعاملات المحلية الأخرى: يعتبر هذا النوع من الضرائب المباشرة غير المصنفة في مكان آخر، وهي الضرائب المفروضة من قبل الدولة ولقترات منتظمة، على الأموال وعلى صافي أو إجمالي ممتلكات المنشآت والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح، وكذلك الضرائب المفروضة على اقتناء أو استخدام السلع من قبل الأفراد وتشمل:
- 1- الضريبة الإضافية على كميات الكهرباء المستهلكة وتستوفي بواقع (فلس واحد) عن كل كيلو واط من كميات الكهرباء المستهلكة.
 - 2- ضريبة تذاكر السفر بالجو وتحصل بنسبة (5%) من قيمة تذكرة السفر بالجو بالمباغة داخل المملكة.
 - 3- الضريبة الإضافية على معاملات دائرة الأراضي والمساحة، وتستوفي بنسبة (10%) من رسوم تسجيل الأراضي.
 - 4- الضريبة الإضافية على رخص السواقين وتستوفي بنسبة (10%) من قيمة الرخصة.
 - 5- الضريبة الإضافية على عقود التأمين وتحصل بنسبة (10%) من قيمة بوالص التأمين، ما عدا التأمين على الحياة.
 - 6- ضريبة المغادرون وتستوفي على النحو التالي:
- المغادرين الأردنيون: تحصل الضريبة بواقع (8 دنانير) للسفر براً أو بحراً، و (25 دينار) للسفر جواً.
 - المغادرون غير الأردنيين، وتحصل الضريبة بواقع (5 دنانير) للسفر براً، و (6 دنانير) للسفر بحراً، و (10 دنانير) للسفر جواً.

د. رأفت سلامة وآخرون

ثانياً: - الضرائب غير المباشرة:

تعتبر الضرائب غير المباشرة في الوقت الحالي إحدى الأدوات الرئيسية للسياسة الضريبية، كما أنها عنصر فعال في رفق خزينة الدولة بالموارد المالية، أي أنها تمتاز بكبر الحصيلة الضريبية مقارنة بالضرائب المباشرة، هذا بالإضافة لتأثيرها على الاستهلاك والاستثمار والادخار وأثرها على المستوى العام للأسعار، وعلى الرغم من ذلك فهي ضريبة أقل عدالة من الضرائب المباشرة، ويرجع ذلك إلى أن المكلف القانوني هو ليس المكلف الاقتصادي أو الفعلي، بمعنى أن العبء الضريبي ينتقل من المكلف القانوني وهو في هذه الحالة منتج السلعة وكل من له علاقة بالإنتاج والبيع والشراء أو استعمال السلع والخدمات إلى مكلف آخر يقوم بدفع الضريبة ويتحمل عبئها (المكلف الاقتصادي) وهو المستهلك النهائي للسلعة أو الخدمة وهذا ما يسمى (الانعكاس الضريبي) أما في حالة الضرائب المباشرة فالعكس هو الصحيح.

وتشمل الضرائب غير المباشرة في الأردن:

- أ- الضرائب الجمركية: وهي الضرائب التي تفرض على السلع المستوردة عند اجتيازها حدود الدولة الخاضعة للسلطات الجمركية. وتشمل الضرائب الجمركية على مايلي:
 1. الرسوم الجمركية: تستوفى بموجب قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998، وفقاً لجدول التعريفات الجمركية المعمول بها على معظم السلع والبضائع المستوردة وقانون توحيد الرسوم والضرائب الإضافية رقم (25) لسنة 1996، وتعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه على السلع المنتجة محلياً والمستوردة.
 2. الغرامات والمصادرات الجمركية: تستوفى بموجب قانون الجمارك رقم (20) لسنة 1998، وتشتمل الغرامات والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون وتعديلاته إضافة إلى الغرامات المنصوص عليها بقانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994، وتعديلاته. وهي عبارة عن المبالغ التي يتم فرضها على الشركات أو الأشخاص الذين يخالفون القوانين والتعليمات الجمركية، أو المصادرات وهي الأموال التي تتم مصادرتها بموجب دعوى جمركية، تسجل ضد الأشخاص الذين يقومون بعملية التهرب الضريبي.
- ب- الضريبة العامة على المبيعات: وهي إما ضريبة نوعية أو نسبية وتستوفى بموجب قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994 وتعديلاته، وهي على النحو التالي:
 1. تفرض بمقتضى هذا القانون ضريبة عامة على استيراد أي سلعة أو خدمة أو بيع أي منها بنسبة (16%) من قيمة هذه السلع أو بدل هذه الخدمات، وبنسبة (4%) للسلع، وبنسبة (8%) لمادة الحديد وخدمة الإيواء في الفنادق واشتراكات للإنترنت للهواتف المنزلية.

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

2. تفرض ضريبة خاصة على استيراد السلع وبيعها وفقاً لوحدة الاستيفاء بالنسبة أو القيمة المبينة إزاء كل منها وذلك عملاً بأحكام المادة (3) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (6) لسنة 1994 وتعديلاته.

مبررات فرض الضريبة العامة على المبيعات في الأردن

لقد تعرض الاقتصاد الأردني في أواخر عقد الثمانينات إلى أزمة اقتصادية وبدأت الآثار السلبية للاقتراض الخارجي والادخار السالب تظهر مع نهاية عام (1998) وعجزت الحكومة عن تسديد التزاماتها نحو خدمة الديون الخارجية، فتوقفت الدول والجهات المانحة عن تقديم أية قروض جديدة، وتفاقت المشكلة وأدت إلى نزوب الاحتياطات الأجنبية، وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية.

وتم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة (1989-1993) والذي كان من أهم أهدافه الاعتماد على الموارد الذاتية في تمويل العجز المالي والمدفوعات الخارجية وتخفيض العجز المالي من (23.7%) من الناتج المحلي الإجمالي لعام (1998) إلى (10%) في عام (1993) وذلك بترشيد أوجه الإنفاق العام وإعادة تقييم النظام الضريبي واستحداث ضريبة الاستهلاك ابتداء من عام (1991).

وكان أبرز انعكاسات أزمة الخليج عام 1990 على الأردن، عودة الكثير من الأردنيين من دول الخليج، وبالتالي تراجع حوالاتهم وكذلك أيضاً أدت تلك الهجرة القسرية إلى إضافة أعباء جديدة على البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وأيضاً إغلاق الأسواق أمام الصادرات الأردنية، سواء بسبب موقف الأردن السياسي من الأزمة أو لتعذر وصول البواخر إلى ميناء العقبة، وارتفاع كلفة النقل وانقطاع المساعدات العربية، فضلاً عن تبعات الأزمة على كل من قطاعي السياحة والنقل.

المعوقات والصعوبات التي واجهت تطبيق ضريبة المبيعات

لقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أنواع هي:

1. المعوقات الإدارية:

في بداية الأمر ارتبطت مديرية المبيعات بدائرة الجمارك إدارياً وفنياً ومما أدى إلى عدم وجود مركزية في القرارات وعدم استقلالية وبعد فصل دائرة ضريبة المبيعات عن دائرة الجمارك وأصبح لها جهاز إداري وفني متخصص، بقيت المركزية هي العنصر الأبرز وذلك من خلال حصر الدائرة في عمان وعدم توفر مديريات تابعة لها في التجمعات السكنية البعيدة عن العاصمة مما يزيد الأعباء على المكلفين.

د. رأفت سلامة وآخرون

2. المعوقات الفنية:

عندما تم تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات كانت الصياغة العامة للقانون مأخوذة عن القانون المصري ولأن لكل مجتمع خصوصيته ظهرت العديد من الثغرات والنظريات في النصوص والتعقيد في الإجراءات، لذلك كثرت التعقيدات في القانون عدا الإضافات التي تتم من فترة لأخرى، أيضا غموض النصوص القانونية ووجود تفسيرات كثيرة للقانون.

3. المعوقات الاجتماعية والاقتصادية:

إن الهدف الرئيسي لفرض ضريبة المبيعات هو تحقيق أهداف اجتماعية عن طريق التوزيع العادل لعبء الضريبة وذلك بإعفاء الطبقات المحدودة ومنذنية الدخل من الضريبة ولكنه وبعد مرور عقد من الزمن بدأ هذا الهدف يتلاشى بفرض نسب على أغلب السلع الضرورية وإلغاء الجزء الأكبر من الإعفاءات.

أما أبرز المعوقات الاقتصادية فهي اتفاقية الشراكة الأردنية المتوسطة واتفاقية التجارة الحرة لأن هذه الاتفاقيات لا تتلاءم مع طبيعة المجتمع الأردني والمجتمعات الغربية ومن هذه المعوقات أيضا التطبيق الخاطيء في بعض الأحيان لضريبة القيمة المضافة.

صفات ووظائف المقدر:

يتمتع مقدر الضريبة بصلاحيات تقدير الدخول الخاضعة للضريبة والعمل على تطبيق القانون الضريبي وتحصيل الضرائب المستحقة، ويمارس المقدر الصلاحيات من خلال قرارات التقدير الضريبي الصادرة عن الإدارة الضريبية التي تكون موافقة للقانون الضريبي والتي تهدف إلى تحديد الوعاء الضريبي بشكل واقعي، ويعتبر المقدر بمثابة القاضي الذي ينظر في الاعتراضات وبالتالي فإن استقلالية قرار المقدر مهم جدا لنصل في النهاية إلى العدالة المطلوبة للمكلفين ولخزينة الدولة.

تعريف المقدر

عرف قانون ضريبة الدخل المقدر بأنه: "أي موظف أو أي لجنة من الموظفين مفوض أو مفوضة خطياً من المدير بإجراء أي تقدير للضريبة بمقتضى القانون.

وقد أجاز القانون الضريبي للمدير العام ما يلي:

1. أن يمارس جميع صلاحيات المقدر.
2. أي يؤلف لجنة طعن للنظر في المستوى الثاني من الاعتراض.
3. أن يحدد الفئات الخاصة من أصحاب المهن الحرة التي يحاسبها على الأساس النقدي.
4. أن يفرض ضريبة دخل مقطوعة على فئات معينة بموجب أحكام القانون.

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الشروط والمزايا الواجب توفرها في مقدر الضريبة:

أولاً: الشروط الواجب توفرها في المقدر

حتى يكون المقدر قادراً على أداء وظيفته بشكل جيد لا بد أن يكون أنهى التحصيل العلمي في أمور متعلقة بالمحاسبة أو الاقتصاد أو العلوم الادارية أو القانون، كما يفضل من يتمتع بدورات تأهيل في المحاسبة الضريبية.

ثانياً: المزايا والصفات الواجب توفرها في المقدر.

1. المعرفة التامة بالقوانين والأنظمة والتعليمات: تقوم دائرة ضريبة الدخل بعقد دورات تدريبية الهدف منها اكتساب المقدر مهارات في التقدير كي يعي المقدر كيفية تطبيق الأنظمة والقوانين، وعندما تكون البداية قائمة على أسس علمية لاتخاذ القرار فلا بد من أن تكون النتائج التي يتوصل إليها صحيحة، وكما نعلم أن عملية التقدير ليست سهلة ولا بسيطة حيث أن الممارسة العلمية للتقدير صعبة ومعقدة تتضمن عناصر وشروط بعضها يتعلق بالتقدير والآخر يتعلق بالمقدر ومن هذه الشروط والعناصر المعرفة التامة بالقوانين والأنظمة.
2. الخلق الحسن واحترام الآخرين: يجب على المقدر أن يكون مهذباً وعلى معرفة تامة بأداب السلوك العام ليكون على أكمل استعداد لاستقبال المكلفين استقبالاً حسناً، والمقدر الناجح يستطيع بحسن خلقه وحسن تصرفه أن يحصل على جميع المعلومات الضريبية التي تساعد للوصول إلى أفضل القرارات بحيث ترضي المكلف وتجعله يقبلها بكل بشاشة ورحابة صدر، وبالتأكيد ذلك لا يكون على حساب المصلحة العامة التي يجب أن تكون فوق كل اعتبار وفوق كل مصلحة.
3. قوة الشخصية والثقة بالنفس: لكي يؤدي المقدر عمله بشكل لا بد من توفره قوة الشخصية التي يكسبها من الخلق الفاضل والسلوك الحسن والشجاعة الأدبية إضافة إلى المواهب الشخصية التي تكون بعيدة عن وسائل العنف والإجحاف واستخدام أساليب الضبط النفسي، ولا يعيب المقدر أو يلحق به الحرج عندما يلجأ إلى زملائه لطلب المعلومات والإيضاحات حول مسألة معينة بل على العكس من ذلك فهو يزيد من خبرته ومعرفته التي تعود بالنفع على المجتمع.
4. الجدية في العمل والرصانة في التصرفات: تربط المقدر بروابط اجتماعية وعائلية عديدة والتالي فإن متطلبات العمل تجعله يتعامل بكل جدية مع أي شخص مراجع للدائرة، وان يتجنب المزح مع زملائه أمام المراجعين حتى يعطي انطباعاً جدياً في عمله ويكون رصيناً

د. رأفت سلامة وآخرون

- في تصرفاته بما لا يسمح لأي مقدر أو موظف في التدخل أو التوسط في أي قضية لأي مكلف، ولا يسمح لهم بالإطلاع على أي ملف موجود لديه إلا في حدود القانون.
5. المعرفة التامة في فنون المحاسبة المختلفة والمعاملات التجارية والمالية: يجب على المقدر معرفة ودراسة وتحليل آلية كسب الأرباح التي يحققها المكلف وكيفية تحقيق الإيراد ومعرفة جميع الطرق التي يتبعها رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة في تسيير أمورهم، فالمقدر المثقف صاحب الخبرة والمعرفة بعلمه قادر للوصول إلى قرار مرضي لكل من المكلف والدائرة مقال بذلك من الأخطاء التي قد يقع بها عند اتخاذ قرار التقدير.
6. العدل: من مزايا المقدر الناجح أن يعدل بين المكلفين عند فرضه للضرائب مراعيًا في ذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمكلف، وأن لا يميز بين مكلف وآخر عند فرض الضريبة عندما يكونون متساويين في الوعاء، ولا بد لنا من معرفة أن ميزان العدل ذو كفتين لا يرجح كفة المقدر على حساب خزينة الدولة ليقول الناس عنه عادل، ولا يرجح كفة الخزينة على حساب المكلف ليوصف بالمقدر المنتمي والمحافظ على المال العام.
7. تنظيم العمل والمحافظة على المواعيد: يجب على المقدر استغلال الوقت بشكل جيد حتى يتسنى له إنجاز عمله دون تأخير، يقوم بتنظيم وقته بإعداد جدول زمني وسجل منسق موضحاً فيه مواعيد اليومية وأسماء المكلفين الذين يستدعيهم للمناقشة ويحدد اتجاه سيره عند أكثر من مكلف في المنطقة الواحدة بدلاً من زيارة أكثر من مكلف في مناطق متفرقة.
8. المظهر الحسن: على المقدر أن يظهر ملبسه وهندامه أمام المجتمع بمظهر لائق كريم في حدود الوسطية والاعتدال في الألبسة المقبولة التي تبدي لابسها لائقاً محترماً، وأن يتجنب الأسئلة التي تثير الناس وتجعلهم ينظرون إليه نظرة ازدراء وعدم احترام، وعليه أيضاً أن يصلح شعر رأسه وأن يكون نظيفاً مرتباً، كما عليه الاهتمام بنظافة مكتبه وما تحويه من خزائن وملفات.
9. المحافظة على الأموال العامة: توجب على المقدر اعتماد الحكمة والفتنة والدراسة لتحقيق العدالة والوضوح والمنطق سواء للمكلف أو للخزينة العامة عند إجراء التقدير فعليه أن لا يجحف بحق الخزينة من خلال التهاون في التقدير الذي يفقد خزينة الدولة بعض حقها من أموال المكلف عندما يقوم بتقليل الدخل الخاضع للضريبة عند تقديره، ما إن المحافظة على أموال الدولة لا تعني إطلاق يد العنان للمقدر ليجحف في المكلف من أجل مد الخزينة بالأموال، بل عليه جمع الأموال بالتراضي وعن طيب خاطر، وبين

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

يد المقدر العديد من اللوازم والدوات التي يستخدمها في عمله يجب عليه المحافظة عليها والعمل على صيانتها كلما تطلب الأمر ذلك، وعلى المقدر الاختصار قدر الإمكان من نفقات التقدير وخاصة عن إجراء الكشف الحسي عن أماكن عمل المكلفين من خلال استخدامه لسيارات الدائرة فعليه أن يستخدمها بشكل جيد للتقليل من نفقاتها.

10. المحافظة على أسرار المعلومات: يعتبر المقدر أميناً على أسرار الكلفين، فلا يجوز إطلاع أحد على المكلف أو إخراج أي معلومة قد تلحق الضرر في المكلف وعليه المحافظة على الوثائق والمستندات والمعلومات وقرارات التقدير ونسخها التي يطلع عليه والمتعلقة بدخل أي مكلف وان يتعامل معها بكل سرية ولا يجوز المقدر أن يبرز أي مستند أو كشف في أي محكمة غير المحكمة المختصة بقضايا ضريبة الدخل.

11. الابتعاد عن موقع الشبهات: مواطن الشبهة تفقد المقدر الهيبة والاحترام فعليه أن يجتنب الأماكن التي قد تسيء لسمعته وخوفاً عليه أيضاً من السقوط في أحضان أصحاب المصالح والنفوذ الذين يستغلونه بالضغط عليه لتغيير قراره عند تواجده في الأماكن المشبوهة التي تكون في غير صالحه، وعلى المكلف التقدير أن لا يسرف في الإنفاق لتبدأ العيون تحقق في كل كبيرة وصغيرة وتبدأ الناس بالتحدث بما لا يعنيه عن المكلف دون أن يدري جالبا لنفسه الشبهة.

صلاحيات المقدر في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات:

يقوم المقدر من خلال قانون ضريبة الدخل المكلفين من خلال مجموعة من المواد القانونية المتعلقة بالتقدير، ويمكن إجمال صلاحيات وواجبات المقدر بالنقاط التالية:

1. تدقيق كشف التقدير الذاتي:

يتم تقدير الضريبة بصورة ذاتية من قبل المكلف من خلال تقديمه إقرار يبين فيه إيراداته ومصاريفه وعلى المقدر تدقيق الإقرار والموافقة عليه بشكل كلي أو جزئي أو عدم الموافقة.

2. إجراء التقدير الأولي:

وذلك في حال عدم تقدم المكلف بإقرار ضريبي عن وضعه أو في حال عدم قبول الكشف التقدير الذاتي بصورة كلية، فعلى المقدر أن يقوم بتقدير دخل المكلف، ويحق للمكلف الاعتراض على هذا القرار.

3. النظر في الاعتراض:

يجوز لأي مكلف قدرت عليه الضريبة بقرار إداري من قبل المقدر أو رفض كشف تقديره الذاتي أن يراجع المقدر وعلى المقدر النظر في الاعتراض.

د. رأفت سلامة وآخرون

4. إجراء الكشوف الحسية وطلب المعلومات:
أجاز القانون للمقدر الحق في طلب المعلومات الضرورية لتنفيذ أحكام القانون كما يجوز للمدير أو أي موظف مفوض من قبله خطياً أن يتبادل المعلومات الضريبية مع الدوائر المالية والضريبية وذلك للحفاظ على حق الخزينة العامة.
 5. تصحيح الأخطاء الحسابية والكتابية:
وذلك بقيام المقدر بتصحيح الأخطاء الحسابية والكتابية التي تقع في القرارات والاشعارات والمذكرات عن طريق السهو العرضي.
 6. تبليغ ودعوة المكلف بالحضور:
يقوم المقدر بتجهيز المراسلات ومذكرات الدعوة للمكلف بالحضور إلى دائرة الضريبة.
 7. تحصيل الأموال العامة:
إذا تخلف المكلف عن دفع الضريبة المستحقة خلال 90 يوماً من تاريخ تبليغه إشعاراً خطياً، فإنه يحق للمقدر بعد موافقة المدير تحصيل الأموال العامة.
 8. التقدير على أشخاص على وشك مغادرة البلاد نهائياً:
يقوم المقدر بإجراء التقدير اللازم على الشخص الذي يريد مغادرة البلاد نهائياً عن الفترة السابقة من السنة وتحصيل الضريبة المستحقة عليه.
 9. اقتطاع ضريبة الدخل عن الرواتب والأجور:
يتم خصم الضريبة المستحقة على الرواتب والأجور من المنبع وذلك يكون على كل شخص مسؤول عن دفع الرواتب والأجور أن يخصم منها عند دفع الضريبة المستحقة عليها، وعلى المقدر فحص هذه الكشوف المقدمة إليه ومدى مطابقتها للقانون.
- عرض وتحليل البيانات:**

اشتملت استبانة الدراسة على قسمين هما:

أولاً: المعلومات الشخصية عن المجيب: وقد هدف الباحث من خلال هذا القسم التعرف إلى الخصائص العامة للمجيبين وإلى وجود الانسجام المفيد للدراسة بين أفراد العينة ويتكون هذا القسم من (7) استفسارات كما في الجدول رقم (1).

1. الجنس:

نجد من الجدول (1) أن نسبة عينة الذكور بلغت (80.88%)، بينما بلغت نسبة عينة الإناث (19.12%) وهذا يشير إلى انخفاض نسبة الإناث العاملات كمقدرات في ضريبة الدخل

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

والمبيعات، وهذا طبيعي حيث أن معظم مقدري الضريبة من الذكور ، وقد بلغت النسبة الفعلية لعدد الذكور حسب إحصائية عام 2003 بواقع (91.8%).

2. المؤهل العلمي:

نجد من الجدول (1) أن نسبة (83.82%) من أفراد العينة وهم من حملة الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) بينما بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (11.76%) وحملة درجة الدكتوراه (4.42%)، حيث إنه لا يوجد أي مقدر في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات يحمل مؤهلاً علمياً أقل من البكالوريوس مما يعطي القدرة المناسبة في الإجابة على أسئلة الدراسة.

3. العمر:

نجد من الجدول (1) أن أعلى نسبة لفئات أعمار مقدري الضريبة هي لفئة (30-35) ونسبة بلغت (39.71%) يليها فئة أقل من (30) سنة وبلغ (32.35%) بينما انخفضت النسبة في فئات (36-40) سنة إلى (14.71%) وفئة (أكثر من 40) سنة إلى (13.24%) وهذا يعطي مؤشراً على أن غالبية المقدرين من الفئات الشابة.

4. سنوات الخبرة:

نجد من الجدول (1) أن معظم المجيبين من عينة الدراسة تتركز خبرتهم من (أقل من 5 سنوات) وبنسبة (50%)، أما الذين تتراوح خبرتهم بين (5-10 سنوات) فقد بلغت نسبته (30.88%) وأما الذين تتراوح خبرتهم من (11-20) سنة فقد بلغت نسبتهم (14.71%) في حين أن نسبة (4.41%) بلغت خبرتهم (20) سنة فأكثر.

5. استخدام برامج الحاسوب المحوسبة:

نجد من الجدول (1) أن نسبة (54.42%) كانت بدرجة جيد جدا ونسبة (25%) كانت بدرجة جيد ونسبة (17.65%) بدرجة ممتاز بينما نسبة (2.94%) بدرجة ضعيف، وهذا يعطي مؤشراً على أن غالبية موظفي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات على كفاءة عالية باستخدام برامج الحاسوب المحوسبة.

6. التخصص العلمي:

نجد من الجدول (1) أن معظم المجيبين على الدراسة من تخصص المحاسبة ونسبتهم (77.94%) وبلغت نسبة المجيبين إدارة الأعمال (4.41%) ونسبة (5.88%) هم من تخصص العلوم المالية والمصرفية ونسبة (2.94%) هم من تخصص القانون ونسبة (1.47%) من تخصص نظم المعلومات المحاسبية (علماً بأن التخصص هو من التخصصات الحديثة في الجامعات الأردنية) فيما شكلت نسبة التخصصات الأخرى (7.34%) وهذا أمر طبيعي لأن معظم مقدري

د. رأفت سلامة وآخرون

دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من المحاسبين، مع العلم أن التخصصات الأخرى تكون تابعة لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات، وهذا التوزيع يدل على قدرة أكبر لدى المقدرين للقيام بأعمال الفحص والتقدير الضريبي.

جدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة البحث تبعاً للمتغيرات المستقلة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	55	80.88
	أنثى	13	19.12
المجموع		68	100.00
المؤهل العلمي	دبلوم	0	0.00
	بكالوريوس	57	83.82
	ماجستير	8	11.76
	دكتوراه	3	4.42
المجموع		68	100.00
العمر	أقل من 30 سنة	22	32.35
	30-35 سنة	27	39.71
	36-40 سنة	10	14.71
	أكثر من 41 سنة	9	13.24
المجموع		68	100.00
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	34	50.0
	من 5 - 10 سنوات	21	30.88
	من 11 - 20 سنة	10	14.71
	أكثر من 20 سنة	3	4.41
المجموع		68	100.00
الاستخدام للحاسوب	ضعيفة	2	2.94
	جيدة	17	25.0
	جيدة جداً	37	54.4

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

17.64	12	ممتاز	
100.00	68	المجموع	
77.94	53	المحاسبة	التخصص العلمي
1.47	1	نظم المعلومات المحاسبية	
4.41	3	إدارة الأعمال	
2.94	2	القانون	
5.88	4	العلوم المالية والمصرفية	
7.35	5	غير ذلك	
100.00	68	المجموع	
60.29	41	الخدمي	المديرية
26.47	18	التجاري	
13.24	9	الصناعي	
100.00	68	المجموع	

7. المديرية:

نجد من الجدول (1) أن نسبة (60.29%) هم من مقدري النشاط الخدمي في حين أن نسبة (26.47%) هم من مقدري النشاط التجاري ، أما بالنسبة للنشاط الصناعي فكانت نسبتهم (13.24%).

ثانياً: البيانات الأولية للدراسة: ويشمل هذا القسم على (14) سؤالاً صممت لقياس أثر ثلاثة متغيرات في قرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن على النحو التالي:

1. العوامل الإدارية: المرتبطة بقرار المقدر وتشتمل على (8) أسئلة.
2. العوامل الشخصية: المرتبطة بقرار المقدر وتشتمل على (4) أسئلة.
3. العوامل المالية: المرتبطة بقرار المقدر وتشتمل على سؤالين.

المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات

تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) من أجل تحليل واختبار الفرضيات وذلك باستخدام الأساليب التالية في تحليل البيانات الأولية:

د. رأفت سلامة وآخرون

1. أساليب الإحصاء الوصفي: الوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

2. أساليب الإحصاء التحليلي: اختبار (T-Test)

تحليل بيانات اختبارات أفراد العينة

يوضح الجدول رقم (2) أدناه أن معظم اتجاهات أفراد العينة إيجابية تجاه الفقرات الوارد ذكرها في الجدول ، وذلك لأن المتوسطات الحسابية لنتائج الدراسة أعلى من متوسط أداة القياس الافتراضية والبالغ (3).

بالنسبة للعامل الإداري يبين الجدول رقم (2) أن المستوى العام لأثر العامل الإداري كانت أعلى من المتوسط. وقد احتلت الفقرة رقم (3) التي تنص على (تؤثر جودة المعلومات ودقتها على قرار مقدر الضريبة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.25) وانحراف معياري (0.85)، في حين جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على (بالنسبة لضريبة المبيعات يؤثر نوع النشاط الذي يعمل به المكلف على قرار مقدر الضريبة) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا العامل بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (1.23). كما يظهر من الجدول أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا العامل جاءت بدرجة متوسطة.

جدول رقم (2)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات العوامل المؤثرة على قرار

مقدي ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن

$$n = 68$$

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تؤثر السياسات الإدارية على قرار مقدر الضريبة	3.85	1.03
2	تؤثر ملاحظات قسم التدقيق وديوان المحاسبة على قرار مقدر الضريبة	3.65	0.97
3	تؤثر جودة المعلومات ودقتها على قرار مقدر الضريبة	4.25	0.85
4	تؤثر قرارات السنوات السابقة في ملف المكلف على قرار مقدر الضريبة	3.60	0.92
5	يؤثر حجم العمل والضغوطات المرتبطة به سلباً على قرار المقدر	3.91	0.96
6	يؤثر فهم القانون ووضوح التشريعات على قرار	4.22	0.83

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

		مقدر الضريبة	
1.23	3.26	بالنسبة لضريبة المبيعات يؤثر نوع النشاط الذي يعمل به المكلف على قرار مقدر الضريبة	7
0.95	3.69	هنالك دور للتطورات المتلاحقة في قانون الضريبة في التأثير على قرار مقدر الضريبة	8
1.22	3.38	توجد عوامل شخصية مرتبطة بالمقدر أو المكلف تؤثر على قرار مقدر الضريبة	9
1.04	3.79	يؤثر النقص العلمي في مجال الضريبة بشكل مباشر على قرار المقدر	10
1.05	3.26	يؤثر مدى التزام المكلف بدفع الضريبة على قرار المقدر	11
0.96	4.00	في حال قيام المقدر بعملية الكشف الحسي يؤثر ذلك على قراره	12
1.44	3.20	تؤثر قيمة راتب المقدر على قراره	13
1.22	3.11	تؤثر النسبة المئوية التي يتقاضاها المقدر على كل ملف تقدير على قراره	14

وبالنسبة للعامل الشخصي يبين الجدول رقم (2) أن المستوى العام لأثر العامل الشخصي كانت أعلى من المتوسط، وقد احتلت الفقرة رقم (12) التي تنص على (في حال قيام المقدر بعملية الكشف الحسي يؤثر ذلك على قراره) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.00) وانحراف معياري (0.96) في حين جاءت الفقرة رقم (11) (يؤثر مدى التزام المكلف بدفع الضريبة على قرار المقدر) بالمرتبة الأخيرة بين فقرات هذا العامل بمتوسط حسابي بلغ (3.26) وانحراف معياري (1.05).

بالنسبة للعامل المالي تكون هذا العامل من فقرتين فقط حيث احتلت الفقرة رقم (13) التي تنص (تؤثر قيمة راتب المقدر على قراره) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.20) وانحراف معياري (1.44) في حين احتلت الفقرة رقم (14) (تؤثر النسبة المئوية التي يتقاضاها المقدر على كل ملف تقدير على قراره) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.11) وانحراف معياري (1.22)، كما يظهر الجدول أن المتوسطات الحسابية لجميع فقرات هذا العامل جاءت بدرجة متوسطة.

جدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات مقدري ضريبة الدخل والمبيعات موضحاً أثر العوامل الإدارية والشخصية والمالية على قرار مقدري الضريبة.

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8 - 1	العامل الإداري	3.80	0.25
12 - 9	العامل الشخصي	3.61	0.66
14 - 13	العامل المالي	3.1	1.18

يتبين من الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لأبعاد متغير العوامل الإدارية كان مرتفعاً حيث بلغ (3.80) وبلغ الانحراف المعياري لها (0.52) مما يدل على أن للعوامل الإدارية أثر مرتفع على قرار مقدري الضريبة، واحتل العامل الشخصي المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.61) وبانحراف معياري (0.66) يليه العامل المالي بمتوسط حسابي (3.1) وبلغ الانحراف المعياري له (1.18).

اختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار الفرضيات تم استخدام (T-test) وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

جدول (3)

نتائج اختبار T لبحث أثر الفرضية الأولى (العامل الإداري) في قرار مقدر ضريبة المبيعات في الأردن

نتيجة الفرضية العدمية	Sig.t	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.00	2.00	12.54

يبين الجدول (3) اختبار الفرضية الأولى (العامل الإداري) في قرار مقدر ضريبة المبيعات في الأردن حيث تشير قيمة (T) المحسوبة والبالغة 12.54 إلى رفض الفرضية الصفرية لأن القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية الصفرية عندما تكون قيمة (T) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي:

H_1 : توجد تأثير (للعامل الإداري) بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

الفرضية الثانية:

جدول (4)

نتائج اختبار T لبحث أثر الفرضية الأولى (العامل المالي) في قرار مقدر ضريبة المبيعات في الأردن

نتيجة الفرضية العدمية	Sig.t	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.001	2.00	3.58

يبين الجدول (4) نتائج اختبار الفرضية الثانية (العامل المالي) في قرار مقدر ضريبة المبيعات في الأردن حيث تشير قيمة T المحسوبة والبالغة 3.58 إلى رفض الفرضية الصفرية لأن القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية الصفرية عندما تكون قيمة T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي:

H_1 : توجد تأثير (للعامل المالي) بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

الفرضية الثالثة:

جدول (5)

نتائج اختبار T لبحث أثر الفرضية الأولى (العامل الشخصي) في قرار مقدر ضريبة المبيعات في الأردن

نتيجة الفرضية العدمية	Sig.t	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.000	2.00	7.57

يبين الجدول (5) نتائج اختبار الفرضية الثالثة (العامل الشخصي) على قرار مقدر ضريبة المبيعات في الأردن حيث تشير قيمة T المحسوبة والبالغة (7,57) إلى رفض الفرضية الصفرية لأن القيمة المحسوبة أعلى من القيمة الجدولية وبما أن قاعدة القرار هي قبول الفرضية الصفرية عندما تكون قيمة T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهي:

H_1 : توجد تأثير (للعامل الشخصي) بقرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن.

د. رأفت سلامة وآخرون

النتائج والتوصيات:

بعد تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات

أولاً: - النتائج:

1. هنالك أثر واضح لتأثير العامل الإداري في قرارات مقدر الضريبة الدخل والمبيعات.
2. أظهرت الدراسة أن المعلومات ودقتها وفهم القانون ووضوح وملاتمة التشريعات وقيام المقدر بعملية الكشف الحسي لها تأثير عالي على قرار مقدر ضريبة الدخل والمبيعات.
3. أن قيمة الراتب والنسبة المئوية التي يتقاضاها المقدر كان لها أثر متدنٍ على قرار مقدر الضريبة.
4. أظهرت الدراسة أن غالبية موظفي دائرة ضريبة الدخل على كفاءة عالية باستخدام برامج الحاسوب المحوسبة.
5. أن هناك الكثير من التعديلات على القوانين والأنظمة الخاصة بالضريبة منذ صدور قانون الضريبة الدائم رقم (57) لعام 1985.

ثانياً: - التوصيات:

توصي الدراسة إلى ما يلي:

1. تطوير وتحسين قانون ضريبة الدخل والمبيعات وذلك من خلال وضع التشريعات المناسبة والآليات التطبيقية لها وذلك بتفادي المعوقات الفنية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية.
2. أن تستمر الدولة باتباع سياسة الشفافية في إصدار القوانين والنشرات والتعليمات لتكون في متناول أيدي المكلفين والمهتمين في موضوع ضريبة الدخل والمبيعات، وذلك من وسائل الإعلام بتوفير كل ما هو جديد بعمليات التقدير الضريبي.
3. عقد دورات متخصصة للمقدين في مجال عمليات التقدير بأنواعه من قبل الجمعيات المحاسبية والأكاديمية ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات من أجل رفع كفاءتهم الفنية حتى يسهل تبسيط المعلومات والمواد القانونية وطريقة الحساب على المكلفين لتضييق الفجوة بين مصلحة الضريبة والمكلفين.
4. التخفيف من كثرة التعديلات في القانون إلا عند الضرورة وبعد دراسة مستفيضة ومخطط لها مسبقاً حتى يحترم ويثق الأفراد بالقانون الضريبي الذي يتمتع بالثبات والاستقرار.
5. أهمية المحافظة على مرونة الهيكل الضريبي، وذلك عن طريق تحسين كفاءة الجهاز الضريبي وتطوير التشريعات الضريبية.

العوامل المؤثرة على قرار مقدري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات

المصادر والمراجع

- 1- أبو عباس، بسام، **العوامل المؤثرة في مقدر ضريبة الدخل في حالة عدم وجود حسابات أصولية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 1994.
- 2- ارشيد، على نواش محمد، **الضريبة العامة على المبيعات في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، إربد: الأردن، جامعة اليرموك، 2004.
- 3- البطريق، يونس، **النظم الضريبية**، الإسكندرية: مصر، دار الجامعة الجديدة، 2002.
- 4- البنك المركزي الأردني، **دائرة الأبحاث والدراسات**، عدد خاص، نشرات سنوية مختلفة، عمان: الأردن.
- 5- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، عمان: الأردن، 1993.
- 6- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، عمان: الأردن، 1996.
- 7- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، عمان: الأردن، 2001.
- 8- البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي**، عمان: الأردن، 2006.
- 9- التميمي، وهيب "محمد موسى" عيسى، **قياس الأداء على المبيعات في الأردن**. "دراسة تحليلية وميدانية" رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الأردن، الجامعة الأردنية، 2000.
- 10- دائرة ضريبة الدخل بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، **النشرة الإرشادية**، عمان، الأردن.
- 11- عثمان، سعيد، **النظم الضريبية**، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000.
- 12- عفانه، عدي حسين ابراهيم، **العوامل المؤثرة على قرار مقدر ضريبة الدخل عند مسك حسابات أصولية في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2001.
- 13- القويدر، أمجد سالم، **أثر الهيكل الضريبي على النشاط الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970 - 2001)**، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2004.
- 14- وزارة المالية، **دائرة ضريبة الدخل**، **قانون ضريبة الدخل رقم (75) وتعديلاته والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه**، 1985.
- 15- وزارة المالية، **دائرة ضريبة الدخل**، **دليل إجراءات التقدير**، عمان: شركة الأصدقاء للطباعة والنشر، 1998.
- 16- وزارة المالية، **دائرة ضريبة الدخل والمبيعات**، **دليلك في ضريبة المبيعات**، عمان: الأردن، 2006.
- 17- الزعبي، خالد، **أثر العوامل الأخلاقية والنفسية والاجتماعية في مستوى الإذعان الضريبي من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل في الأردن**، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد (6) العدد (3)، 2010.